



البنك المركزي المصري

بيان صحفي بشأن رصيد احتياطي النقد الأجنبي

بلغ رصيد احتياطي النقد الأجنبي لدى البنك المركزي المصري في نهاية شهر يوليو ٢٠١٦ نحو ١٥,٥٤ مليار دولار أمريكي مقابل نحو ١٧,٥٥ مليار دولار في نهاية شهر يونيو ٢٠١٦ بانخفاض قدره نحو ٢ مليار دولار.

وقد نجح البنك المركزي خلال هذا الشهر في سداد جميع الالتزامات الخارجية وتدبير النقد الأجنبي لتأمين الاحتياجات الاستيرادية مما يعتبر تحركا ايجابيا في ظل التحديات الاقتصادية الحالية.

وتتمثل أهم المبالغ المسددة فيما يلي :-

- مبلغ ١,٠٢ مليار دولار لسداد السندات الدولارية المستحقة لدولة قطر.
- مبلغ ٧١٥ مليون دولار لسداد المديونية القائمة في اطار نادى باريس.
- مبلغ ٢٥٠ مليون دولار لسداد الشريحة الأولى للوديعة الليبية لدى البنك المركزي المصري.
- مبلغ ٢٠٧ مليون دولار لسداد التزامات مستحقة على الهيئة العامة للبترول.
- مبلغ ٥٥ مليون دولار لسداد التزامات عامة قصيرة الأجل.

هذا بخلاف ما تم توجيهه لسداد احتياجات الوزارات والجهات الحكومية المختلفة من النقد الأجنبي وكذلك تأمين الاحتياجات من السلع الأساسية مثل السلع الغذائية والأدوية واحتياجات أساسية أخرى.

وتأتى تلك الاستحقاقات واستخدامات النقد الأجنبي لدى البنك المركزي في سياق متوقع ومعتاد في ضوء ما يشهده عادة شهرا يناير ويوليو من كل عام من سداد التزامات المديونية الخارجية في نطاق نادى باريس. وقد تزامن ذلك مع سداد نحو ١,٠٢ مليار دولار يمثل آخر المبالغ المستحقة لدولة قطر حيث بلغ اجمالى ما تم سداه نحو ٧,٠ مليار دولار. كما تم سداد الشريحة الأولى بنحو ٢٥٠ مليون دولار من وديعة دولة ليبيا.